

## قلق ألماني من ارتفاع جرائم العنصرية وكرهية الأجانب

وقالت مفوضة الاتحاد الأوروبي المكلفة بمسألة القيم، فيرا بوروفا، إن "التقدم الذي جرى إحرازه في إطار مكافحة العنصرية والكرهية ليس كافياً، ولكننا نأمل أنه مع الوقت والمزيد من الجهود يمكننا تغيير الوضع في أوروبا". وأضافت بوروفا "هذا هو هدف خطة العمل الجديدة ولن نتردد في التحرك، بما في ذلك تعزيز تشريعاتنا وإنفاذ القوانين بقوة". ويأتي هذا عقب إعلان رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن إطلاق منسق جديد معني بمناهضة العنصرية، فيما تستعد المفوضية لتنظيم قمة مناهضة للعنصرية للعام المقبل.



فرانك فالتر شتاينماير  
النموذج العنصرية لا  
تتوافق مع مجتمعنا  
المتنوع

وتعكس الخطوة جديدة المخاطر المحدقة بالمجتمعات الأوروبية متعددة الثقافات والأديان والأعراق، لاسيما بعد تنامي المدّ الشعبوي داخل بلدان التكتل التي باتت تسجل أرقاماً مفرجة في نسب الجرائم ذات الصلة بالتمييز العنصري وكرهية الأجانب.

واندلعت موجة جديدة من المظاهرات في أنحاء العالم أوائل العام الجاري عقب وفاة عدة أشخاص من أصحاب البشرة الداكنة، وبينهم جورج فلويد الأميركي من أصل أفريقي الذي قتل في الولايات المتحدة وهو في عهدة الشرطة.

وشهدت عواصم مثل باريس وبرلين ولندن وبروكسل موجة غضب شعبي ضد عنصرية وحشية الشرطة في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات بدأت سلمية، إلا أنها قد تحولت إلى اشتباكات ما بين حشود المتظاهرين والشرطة في أكثر من مدينة.

ويشير الكاتب البريطاني جوني بيتس في كتابه "ملاحظات من أوروبا السوداء" إلى أن حركة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي لعبت دوراً كبيراً في تكوين الصورة التي ينظر بها الغرب إلى العرق، خاصة على المستوى اللاواعي وحسب بيتس، ما زال الغرب يؤمن بالتسلسل الهرمي للأعراق، وفقاً لرؤية القرون الاستعمارية. وهو الأمر الذي لم يبدل المجتمع الدولي فيه مجهوداً تغييره منذ مطلع القرن الماضي وحتى الآن.

وأكّد بيتس أن نشر الوعي لدى الأجيال الجديدة، وتناول قضايا العرق في التعليم لم يصل بعد إلى المستوى اللائق للقضاء على التمييز العنصري من الجذور.

برلين - دعا الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير المواطنين إلى رفع أصواتهم ضد العنصرية وكرهية الأجانب، في وقت تسجل فيه جرائم الكراهية داخل ألمانيا والاتحاد الأوروبي ارتفاعاً غير مسبوق، ما يؤرق الساسة وأجهزة الاستخبارات. وقال شتاينماير، الأربعاء، في لقاء عقد في برلين مع أقارب ضحايا هجوم هاناو "علينا أن نرفع أصواتنا ونتضامن كلما انتهكت كرامة أفراد في بلدنا"، مضيفاً أن "النعوت العنصرية معادية للبشر ولا تتوافق مع واقع الحياة في مجتمعنا المتنوع".

وفي 19 فبراير الماضي، أطلق الماني يبلغ من العمر 43 عاماً النار على تسعة أشخاص من أصول أجنبية في مدينة هاناو. ويُشتبه أنه قتل والدته بعد ذلك، ثم انتحر.

وتواجه ألمانيا تزايداً لافتاً في عدد جرائم اليمين المتطرف، ما يؤشر على توسع نطاق فكر عنصري يهدد التعايش المشترك.

وسجلت البلاد ارتفاعاً كبيراً في عدد المتطرفين اليمينيين في العام الماضي، وأفاد تقرير أعدته هيئة حماية الدستور الألمانية (الخابرات الداخلية) أن عدد المتطرفين اليمينيين في البلاد بلغ 32,080 العام الماضي ويمثل هذا الرقم زيادة تقارب 8000 فرد مقارنة برقم 24,100 المسجل في 2018.

وأشار التقرير إلى أن حوالي 7000 عضو من قسم الشباب المنضوي تحت حزب البديل من أجل ألمانيا، ثالث القوى البرلمانية، فضلاً عن أعضاء آخرين في فصائل متطرف آخر يعرف باسم "الجناح" كانوا جميعهم تحت مراقبة أعين الخابرات الداخلية الألمانية بسبب ميلوهم المتطرفة المنضوية تحت الأحزاب اليمينية المتطرفة.

ويتبنى النازيون الجدد، وهم يمينيون متطرفون يعتبرون أنفسهم امتداداً للنظام النازي الذي حكم ألمانيا بين 1933 و1945، شعارات الأيديولوجية النازية مثل الصليب المعقوف، ويعتقدون أفكاراً معادية للمهاجرين والأشخاص غير المنحدرين من أصل الماني.

ولعل قلق السياسيين الألمان من ازدياد هذه الظاهرة يعود إلى فظائع النظام النازي. فقد لقي أكثر من 6 ملايين يهودي حتفهم من قبل النازيين في عمليات منظمة، معظمهم قتلوا في معسكرات الاعتقال.

والأسبوع الماضي، أطلقت المفوضية الأوروبية خطة عمل مناهضة للعنصرية بهدف تكثيف جهودها لمكافحة العنصرية داخل الاتحاد الأوروبي.

## فرنسا تشترط سلطنة مدنية في مالي لمواصلة محاربة الجهاديين

### تثبيت عسكريين في قيادة المرحلة الانتقالية يثير مخاوف باريس



انقلاب مالي انتكاسة لفرنسا في الساحل الأفريقي

وقال جيريكيل "على فرنسا ودول الساحل والشركاء الآخرين أن تراجع حقا الخيارات الاستراتيجية التي قامت بها في السنوات الماضية. لا يمكن ضمان أمن منطقة بشكل مستديم دون تغيير أنماط الحكم فيها".

وحرصت المجموعة العسكرية التي استولت على السلطة في مالي على التأكيد على أن "السلام في مالي أولويتنا" وأن القوات الإقليمية والأجنبية المنتشرة في البلاد "تبقى شريكنا"، في إشارة إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما" وقوة برخان الفرنسية وقوة مجموعة دول الساحل الخمس وتجمع القوات الخاصة الأوروبية "تاكوبا" المكلفة بمواكبة العسكريين الماليين.

واحد ثوابت استراتيجية باريس يقضي بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة المحلية على أمل أن تصبح قادرة في المستقبل على التكفل بضمان الأمن في الساحل، لكن كيف يمكن مواصلة العمل مع انقلابيين؟ وعلق الكولونيل الفرنسي المتقاعد ميشال غويبا بأن "الأمور ستكون أكثر تعقيداً لبقيل على العسكريين الفرنسيين"، موضحاً "من الممكن مواصلة العمليات ومن الممكن تنفيذها بشكل ذاتي، لكن التعاون مع القوات المالية قد يتوقف. وقد تحاول المجموعات المسلحة استغلال الوضع لتوسيع نطاق عملياتها".

وافتقر الجيش إلى الإمكانيات. وتستهدف الجماعات المتشددة، من القوات الأمنية والعسكرية المتمركزة في المنطقة على الرغم من توقيع اتفاق للسلام في يونيو 2015، كان يفترض أن يسمح بعزل الجهاديين نهائياً.

وشركاء باريس الأوروبيون مؤيدون لضرورة مكافحة الجهاديين في تلك المنطقة، لكنهم قلقون من تعرض فرنسا لانقادات دون تحقيق مكسب سياسي من هذا التدخل. وكانت السلطات الفرنسية تشكك في الأحاديث الخاصة في قدرة الرئيس المالي المعزول إبراهيم أوبوكر كيتا في تحقيق تقدم على صعيد الأمن والحكومة في بلاده، فيما يتوقع أن يؤدي الانقلاب والحضور أفضت في النهاية إلى العودة بالبلبل السياسية التي قد تليه إلى تعقيد مهمة الدبلوماسيين والعسكريين الفرنسيين.

واعتبر خبير منطقة الساحل في مجموعة الأزمات الدولية جان إرفيه جيريكيل "إنها اليوم عودة إلى حد ما إلى خانة الانطلاق"، مضيفاً "ثمانية سنوات من الجهود والاستثمار والحضور أفضت في النهاية إلى العودة بالوضع في مالي إلى وقت الانقلاب عام 2012، مع وضع مضطرب أيضاً في باماكو وانتفاضات مسلحة أكثر عنفاً وأعمال عنف متزايدة بين المجموعات".

الأوروبية، كان الأمن يزداد سوءاً منذ تدخل باريس في عام 2013 لمنع تقدم الجماعات الجهادية نحو العاصمة المالية، باماكو.

وعلى الرغم من تشتت الجماعات الجهادية وطرد جزء كبير منها من شمال مالي منذ 2013، ما زالت مناطقها خارجة عن سيطرة القوات المالية والفرنسية وتلك التابعة للأمم المتحدة. وفي مارس 2012، مع إطلاق المتمردون الطوارق هجوماً كبيراً على شمال مالي، تعرض عسكريون على ما اعتبره تقاعسا للحكومة في التعامل مع الوضع، وأطاحوا بالرئيس توماني توريه.

لكن الانقلاب عجل بسقوط شمال البلاد في أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة، قبل أن يتم دحرها خصوصاً بعد تدخل عسكري فرنسي في يناير 2013 لا يزال مستمراً.

وتوسعت هجمات الجماعات الجهادية إلى وسط البلاد عام 2015، ما أدى إلى خسائر مدنية وعسكرية جسيمة. وهذه الهجمات المتداخلة مع نزاعات محلية، امتدت أيضاً إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين. ونددت المعارضة في الأشهر الماضية بعجز السلطات المالية عن السيطرة على مناطق مترامية من شمال البلاد ووسطها. وعزا العسكريون خطوتهم إلى انعدام الأمن الذي يسود البلاد

شددت فرنسا ضغوطها على المجلس العسكري الحاكم في مالي منذ الإطاحة بالرئيس إبراهيم أوبوكر كيتا بعد أن فشلت محاولاتها في إجهاض الانقلاب عليه وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وفي خطوة تصعيدية لا يتوقع مراقبون أن تتغير بشكل كبير المسار الانتقالي في مالي، قرنت باريس مواصلة محاربتها للجهاديين بتسليم السلطة إلى المدنيين.

باريس - قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إنه يتعين على المجلس العسكري في مالي أن يعيد السلطة للمدنيين وأن يجري انتخابات سرية، محذراً من أن الدور الفرنسي في محاربة المتشددين الإسلاميين في المنطقة سيتوقف على هذه الخطوة.

وتشعر فرنسا، الدولة التي كانت تستعمر مالي ولديها الآن نحو 5100 جندي يقاتلون جماعات جهادية في منطقة الساحل، بالقلق من أن يصبح الانقلاب العسكري الذي وقع يوم 18 أغسطس سابقة خطيرة ويقوض الحملة ضد الجماعات الإسلامية المتشددة، رغم تطمينات المجلس العسكري.

وحتى ترشيح وزير دفاع مالي السابق والكولونيل المتقاعد باه نداو رئيساً مؤقتاً الاثنين بينما جرى تعيين أسيمي غويتا، قائد المجلس العسكري الذي استولى على السلطة الشهر الماضي، نائباً للرئيس.



إيمانويل ماكرون  
على المجلس العسكري  
إعادة السلطة  
للمدنيين بسرعة

وأضاف ماكرون في كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن المجلس العسكري "يجب أن يضع مالي على طريق العودة إلى السلطة المدنية الذي لا يمكن التراجع عنه وأن ينظم انتخابات سريعة".

وتابع "لا يمكن لفرنسا، مثل شركائها الأفارقة على وجه الخصوص، أن تبقى منخرطة إلا على أساس هذا الشرط". وبالرغم من مشاركة فرنسا العسكرية ودعم الولايات المتحدة وبعض القوى

## فيلق فاطميون الأفغاني يعقد مؤتمره الأول في مشهد ويخفي اسم قائده

وقال النائب الثقافي في ميليشيا حزب الله اللبناني، أكرم بركات "في أي وقت أنظر إلى وجود مجاهدي فاطميون، أذكر الوجه الجميل للقائد الشهيد سليمان".

وذكر المتحدث باسم حركة النجباء العراقية، نصر الشمري، أمام المؤتمر أن "القوات الأميركية تشهد كل يوم أحداثاً من الانتقام الشديد" من قبل إخوانكم في المقاومة العراقية. وكان يشير إلى مزاعم بشن هجمات ضد قوافل لوجستية ومتعاقدين عراقيين لصالح الولايات المتحدة ومضايقات ذات صلة للقوات الأميركية في العراق.

وأضاف الشمري أن "النجباء وفاطميون سيقاتلان معا حتى تنتشل حكومة المهدي، وتدمر إسرائيل، وطرد القوات الأميركية من المنطقة".

وأعلن من تم وصفه بزعيم الحركة الإسلامية البحرينية، عيسى قاسم، أن "مجاهدي فاطميون أدلوا العدو الصهيوني وأذلوا كبرياء أميركا".

وقال قاسم في كلمته إن فاطميون لعبوا دوراً مهماً في المقاومة ضد الخطط التي تهدف إلى تشتيت الأمة واحتلال الأرض وتغيير معتقداتها". كما بعث خالد البطش، مسؤول في جماعة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، برسالة مسجلة يمدح فيها فاطميون، فيما مدح رجل الدين الإيراني آية الله ناصر مكارم شيرازي، وهو حليف للمرشد الأعلى خامنئي، الجماعة الأفغانية في رسالة تمت تلاوتها بصوت عال.

عدهم يصل إلى 15 ألف مقاتل، وهذا ما ادعاه نائب قائد فيلق فاطميون سيد حسن حسيني المعروف أكثر بسيد حكيم. ويصف المسؤولون السياسيون والعسكريون الإيرانيون تأسيس ورعاية قوات شبه عسكرية للقتال بالوكالة بأنها تطوير للقوة الإقليمية الإيرانية، فعلى سبيل المثال، اعتبر مؤخراً وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف جماعة مثل حزب الله اللبناني "عنصر قوة لإيران" بالقرب من إسرائيل، ويتم تطوير فيلق فاطميون على أساس هذه الأفكار.

إيران تعتبر ميليشيا حزب الله اللبناني عنصر قوة بالقرب من إسرائيل، ويتم تطوير فيلق فاطميون على أساس هذه الأفكار

وجاء المؤتمر وسط تساؤلات حول مواصلة فيلق فاطميون الانتشار في سوريا والإعلان عن وجوده بعد الانسحاب في أواخر عام 2017 إثر انتهاء هجوم كبير في شرق سوريا ضد تنظيم داعش. وفي المؤتمر، كررت جماعة فاطميون وغيرها من الجماعات المدعومة من الحرس الثوري الإيراني، أهداف تدمير إسرائيل والانتقام لمقتل سليمان، وكلاهما أهداف أيديولوجية للحرس الثوري الإيراني والجمهورية الإسلامية.

إلى قائمة العقوبات الأميركية. ويتكون فيلق فاطميون من مهاجرين أفغان، وفيلق زينبيون من عناصر ميليشيات باكستانية لجأوا إلى إيران.

ويقوم الحرس الثوري الإيراني بتجنيدهم وزجهم في مقدمة الاشتباكات الدائرة في سوريا إلى جانب قوات النظام السوري.

واستدعت طهران الكثير منهم للمشاركة في قمع احتجاجات نوفمبر الماضي، كما نقلت قسماً آخر إلى داخل أفغانستان لتنفيذ أجندة الحرس الثوري هناك.

وتشير العديد من التقارير إلى أن الجمهورية الإسلامية استغلت مشاكل المعيشة لدى المهاجرين الأفغان، وقطعت وعوداً لهم بحلها، وجذبت مواطني هذه الدولة للانضمام إلى القوات العسكرية بالوكالة التي تديرها، وقطعت وعوداً بإيجاد فرص عمل ومساعدات مالية، وحل مشاكل الإقامة حتى تشجع عدداً ضخماً من المهاجرين الأفغان المقننين في إيران على الانضمام إلى عضوية فيلق فاطميون.

وتأسس فيلق فاطميون على يد علي رضا توسلي المعروف بابوحامد في عام 2014 لقتال المعارضة السورية. وفي مارس 2015، أعلنت وكالة أنباء فارس عن مقتل علي رضا توسلي في تل قرين بمحافظة درعا خلال معارك مع المعارضة السورية. ويُقدر تعداد الفيلق بحوالي 3000 مقاتل، إلا أن المصادر الإيرانية تقول إن

الولايات المتحدة على مغادرة المنطقة، وهو ما سيكون "انتقاماً كبيراً" لقتل الولايات المتحدة قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان. ولم يتضح بعد متى تم تعيينه في هذا المنصب.

وفي يناير 2019، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية إدراج فيلقي فاطميون وزينبيون

لها ميزانية بمليارات الدولارات وتتبع المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي. وللمرة الأولى، عرض الفيلق صورة قائده الرئيسي، رغم أن وجهه كان غير واضح ولم يذكر اسمه لأسباب قال إنها أمنية.

وقال القائد الجديد لمركز فاطميون الإمبريالية إنه "يجب بذل كل جهودنا لإجبار

مشهد (إيران) - عقد فيلق فاطميون الأفغاني العسكري، التابع للحرس الثوري الإيراني، مؤتمره الدولي الأول الجمعة، بحضور قادة المجمع التي تعمل كوكالة للنظام الإيراني في دول المنطقة.

ونظم الفيلق تجمعه في مرقد الإمام الرضا في مشهد، وهو مؤسسة تخصص



ظهير أيديولوجي في خدمة مرشد طهران